

انعكاسات التفكير التعريفي على الإقتصاد الوطني في ظل إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

زايد مراد *

Résumé

Les mutations économiques qui s'opèrent à l'échelle internationale créent une dynamique dont les ondes atteignent tous les pays et conduisent à un nécessaire recentrage de l'économie Algérienne pour mieux se situer dans le paysage économique et commercial mondial.

Cette dynamique ressort, entre autres, à travers l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne qui se traduit par la création d'une zone de libre échange à l'horizon 2017, ce qui implique un démantèlement tarifaire progressif par la suppression des droits de douane et taxes d'effet équivalent.

ملخص:

إن التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم من شأنها خلق ديناميكية تمس جميع دول العالم، والتي تقود بالضرورة إلى تقييم الإقتصاد الوطني من أجل تحديد مكانته على الصعيد العالمي. هذه الديناميكية تظهر من خلال إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي تجسدت في تكوين منطقة للتبادل الحر في أفق 2017، بعد فترة إنتقالية مدتها إثني عشر سنة، بحيث تستفيد السلع فور دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، بتفكير تعريفي بشكل فوري أو تدريجي.

* أستاذ مساعد مكلف بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بن يوسف بن خدة - جامعة الجزائر.

مقدمة:

لقد شهد العالم في أواخر القرن العشرين تغييرات شاملة، والجزائر ليست بمنأى عن هاته التطورات، فأولى مظاهر التجديد هو تبنّيها لإقتصاد السوق الحر، للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية والتجارية وتحسين منتوجاتها الوطنية إلى الدرجة التي يمكن أن تنافس المنتوجات الأجنبية في الأسواق الدولية، ومن ثمة إحتلال موقع ملائم في الإقتصاد العالمي الذي يتمركز بكثرة التكتلات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى إجراء مفاوضات تجارية دولية ذات أهمية كبيرة والتي توجت بإبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

إن هذا الإتفاق يهدف خاصة إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية حتى غاية سنة 2017، من طبيعته أن يلزم الجزائر على الدخول في ديناميكية من شأنها أن توسع مجال إنفتاحه التجاري.

إن بناء منطقة للتبادل الحر يستوجب إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية للسلع المستوردة بطريقة تدريجية عن طريق عملية التفكيك التعريفي، لذا عملت السلطات العمومية إلى إصلاحات في المنظومة الجمركية وإتباع مخطط لعملية التفكيك التعريفي بهدف الإستفادة منه وتجنب نتائجه على المؤسسات الوطنية. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهي إنعكاسات التفكيك التعريفي على الإقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأورو-جزائرية؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة المحاور الثلاث التالية :

1. محتوى إتفاق الشراكة.
2. مضمون مخطط التفكير التعريفي.
3. وأخيرا إنعكاسات التفكير التعريفي على الإقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى المؤسسات الوطنية بصفة خاصة.

I - تقديم إتفاقية الشراكة :

بعد نهاية المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يوم 2001/12/05، تم التوقيع على إتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 2001/12/19 ببروكسل والتوقيع الرسمي عليه يوم 2002/04/22 بفالونسيا بإسبانيا، وهكذا يحل هذا الإتفاق محل إتفاق التعاون بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية والجزائر، وكذا محل الإتفاق بين دول أعضاء المجموعة الأوروبية للفحم والحديد والجزائر، الموقعين بالجزائر في 1976/04/26 (1).

I-1- الأهداف الأساسية لإتفاقية الشراكة :

تسعى إتفاقية الشراكة إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي (2):

1. توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية.
2. تنمية وترقية المبادلات التجارية، وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال.

3. تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الأخيرة والإتحاد الأوروبي.
4. تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.
5. تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

I-2- البنود الأساسية لإتفاقية الشراكة:

تحتوي إتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 9 أبواب، 6 ملحقات و 7 بروتوكولات. تغطي الأبواب التسعة المجالات التالية: الحوار السياسي، التنقل الحر للسلع، تجارة الخدمات، المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام إقتصادية أخرى، التعاون الإقتصادي، التعاون الإجتماعي و الثقافي، التعاون المالي، التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، الأحكام المؤسساتية العامة والختامية.

فيما يخص الجانب الذي يهمنا من إتفاقية الشراكة، في دراستنا للموضوع المطروح يتمثل في الباب الثاني والمتعلق بحرية تنقل السلع، والذي ينص على إقامة بالتدريج منطقة للتبادل الحر وذلك في فترة إنتقالية أولى قدرها إثني عشر سنة على الأكثر ابتداء من تاريخ دخول الإتفاق حيز التطبيق (01 سبتمبر 2005).

I-3- التنقل الحر للسلع ضمن إتفاقية الشراكة:

ففي إطار إنشاء منطقة التبادل الحر، فإن الجزائر سوف تقوم بإجراءات تخص التحرير التدريجي، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية التي برمج في شأنها تحرير أسعارها على مدى إثني عشر سنة مع فترة وقف التنفيذ قدرها ثلاث سنوات بالإضافة إلى تخويل فترة وقف التنفيذ بشكل إستثنائي لقطاعات صناعية محددة. فيما يتعلق بالمبادلات التجارية للسلع الزراعية وموارد الصيد البحري والمواد الزراعية المحولة فإنه قد تم سن خمس بروتوكولات تتضمن ذكر كل المواد المعنية بالأمر والترتيبات المتعلقة بها(3).

يقصد من التنقل الحر للسلع التي يكون منشؤها المجموعة والجزائر، هو دخولها إلى السوق الوطنية معفاة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل.

لقد تم التعرض الى التنقل الحر للسلع ضمن إتفاقية الشراكة من خلال ثلاثة فصول. حيث خصص الفصل الأول للمنتجات الصناعية، أما الفصل الثاني خصص للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة، وأخيرا الفصل الثالث، الذي يتضمن الأحكام المشتركة للصنفين من المنتجات السابقة.

إن مجمل الوثائق التجارية المنبثقة أساسا من مختلف الملاحق والبروتوكولات تتعلق في جوهرها بالتفكيك التعريفي الفوري أو التدريجي للمنتجات المنشئية.

II- التفكيك التعريفي في إتفاقية الشراكة :

يقصد بالتفكيك التعريفي، التخفيض التدريجي أو الفوري للتعريف الجمركية المطبقة عند دخول السلع إلى السوق الوطنية، بمعنى تخفيض أو إعفاء من الضريبة الجمركية، حسب جدول زمني متفق عليه ضمن إطار إتفاقية الشراكة. وقبل التعرض إلى موضوع تفكيك التعريف الجمركية الجزائية في إطار إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يجدر بنا الإشارة إلى الإصلاحات التي عرفتها هذه الأخيرة. فإطلاقاً من قانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتعلق بقانون المالية لسنة 1992، تم تعديل التعريف الجمركي لسنة 1973 بتطبيق موحد للبضائع وخضوعها لضرائب ورسوم جمركية طبقاً لقاعدة تصاعد معدلات الضرائب، إذ تفرض معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية كدرجة أولى تتراوح بين الإعفاء و 7 %، ثم تفرض معدلات متوسطة على المنتوجات نصف المصنعة كدرجة ثانية تتراوح بين 15 % و 25 % وأخيراً تفرض معدلات مرتفعة تتراوح ما بين 40 % و 60 % على المنتوجات النهائية التامة الصنع.

وإبتداء من سنة 1992 بدأت التعريف الجمركية تعرف إصلاحات متتالية تماشياً مع سياسة تحرير التجارة الخارجية من شتى القيود التي كانت مفروضة عليها، فانتقلت من معدل 60 % في سنة 1992 إلى 30 % في سنة 2001، وبالتالي أصبحت تحتوي فقط على ثلاثة معدلات بعدما كانت تحتوي على ستة معدلات في 1992 (4).

إن من أهم نتائج الإصلاحات التعريفية هو إنشاء نظام تعريفي بثلاثة معدلات على أساس درجة تصنيع المواد. فمن خلال ما سبق نجد أن المعدل الوسيط أصبح واحد خلال آخر إصلاح للتعريف وهو يتمثل أساسا في 15 % كمعدل وسيطي، و هكذا أصبحت المواد الأولية تخضع لمعدل 5 %، مواد نصف مصنعة وسيطة بمعدل 15 % ومواد التجهيز بمعدل 30 %. ويجدر الإشارة إلى أن مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كانت على أساس هذا النظام التعريفي الأخير.

II-1- مخطط التفكيك التعريفي :

بمقتضى المادة السادسة من عقد الشراكة، تنشئ كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية تدريجيا منطقة تبادل الحر خلال مرحلة تمتد إلى 12 سنة على الأكثر، ابتداء من تاريخ دخولها حيز التطبيق. إذن فالعقد يكرس إختيار إستراتيجية تدريجية للتفكيك التعريفي (5)، فيعد 12 سنة لا يجب أن يكون هناك أي قيد تعريفي على المنتجات التي منشؤها الاتحاد الأوروبي. هذه الإستراتيجية هدفها إعطاء الوقت اللازم للصناعة المحمية لتتكيف مع المنافسة الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى منح الوقت للسلطة العمومية لتعويض النقص في المحاصيل الجمركية الناتجة عن التفكيك.

عند دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ، لا يجوز إدخال أية ضريبة جمركية جديدة عند الإستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر، كما لا يتم رفع نسبتها (6). تقوم الجزائر، ابتداء من 01 جانفي 2006 كأقصى حد، بإلغاء الحق الإضافي المؤقت

(D.A.P)(7) الذي يخص المنتجات التي تم عدها في الملحق 4 من الاتفاقية.

إن عملية التفكيك التعريفي الفورية أو التدريجية تخص كل المنتجات الصناعية (الفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة والتعريفية الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق 1) والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة (الفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة والتعريفية الجمركية الجزائرية وكذا من المنتجات التي تم عدها في الملحق 1).

II-1-1- التفكيك التعريفي الفوري الخاص بالمنتجات الصناعية:

فور دخول إتفاق الشراكة حيز التطبيق، يتم إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند الإستيراد في الجزائر والتي ترد قائمتها في الملحق 2 (8). إن هذا التفكيك الفوري يخص المواد الخام والمنتجات نصف مصنعة الخاضعة للضريبة الجمركية 5 % و 15 %، بمعنى 2076 صنف تعريفي تصبح معفاة من الضريبة الجمركية ومن الحق الإضافي المؤقت (أنظر الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1 : التفكيك الفوري الخاص بالمنتجات الصناعية

مجموعة المنتجات	الإعفاء	5 %	15 %	30 %	المجموع
التسيير	43	355	1617	0	2015
التجهيز	31	3	3	0	37
الإستهلاك	23	0	1	0	24
المجموع	97	358	1621	0	2076

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون و العلاقات الخارجية (المديرية العامة للجمارك).

ما يمكن إضافته لما سبق، من خلال الجدول رقم 2، أنه أكثر من 97 % من المنتجات الواردة في الملحق 2 هي سلع تسييرية.

II-1-2- الإمتيازات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

تطبق هذه الإمتيازات الفورية عند دخول حيز التطبيق إتفاق الشراكة، والتي تخص المنتجات الزراعية التابعة للفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة والتعريفية الجمركية الجزائرية (850 صنف تعريفي)، إضافة إلى المنتجات الزراعية المحولة المشار إليها في الملحق 1 من الإتفاقية (80 صنف تعريفي).

بمقتضى المادة 14 من الاتفاقية، تفكك المنتجات الزراعية الموزعة على ثلاثة بروتوكولات حسب ثلاثة أشكال مختلفة من الإمتيازات وهي كالتالي: المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة.

II - 1-2-1- المنتجات الزراعية :

عند إستيرادها في الجزائر، تستفيد المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها المجموعة والتي عددها يساوي 114 صنف تعريفي، في البروتوكول رقم 2، من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول (9). وهكذا سوف تستفيد هذه المنتوجات عند إستيرادها من تخفيضات 100 % أو 50 % أو 20% من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفية تفضيلية (طن) .

والجدول الموالي رقم 2، يوضح توزيع المنتجات حسب الأصناف الجبائية الخاضعة للتفكيك التعريفي الفوري أو التدريجي بالإضافة إلى الحصص التفضيلية.

ما يمكن تسجيله من هذا الجدول رقم 2، أن أكثر من 72 % من الأصناف التعريفية الخاصة بالمنتوجات الزراعية تستفيد من تخفيض 100 % من التعريفة الأساسية.

الجدول رقم 2: الإمتيازات التعريفية المتعلقة بالمنتجات الزراعية

المجموع	الاصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض ب 100 %	الاصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض ب 50 %	الاصناف لتعريفية الخاضعة للتخفيض ب 20 %	الصنف التعريفي
				حسب معدل التخفيض الضريبة الجمركية المطبقة
39	39 (من بينها 11 بدون تحديد حصص)	0	0	5 %
17	9	8	0	15 %
58	35 (من بينها 1 بدون تحديد حصص)	4	19	30 %
114	83 (من بينها 12 بدون تحديد حصص)	12 خاضعة للحصص	19 خاضعة للحصص	المجموع

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون و العلاقات الخارجية (المديرية العامة للجمارك).

II- 1-2-2- منتجات الصيد البحري :

تستفيد منتجات الصيد البحري عند إستيرادها في الجزائر، التي تكون منشؤها المجموعة وعددها يساوي 88 صنف تعريفي في البروتوكول رقم 4 من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول (10).

وهكذا سوف تستفيد هذه المنتجات عند إستيرادها من تخفيضات 100 % أو 25% من نسبة التعريفية المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفية تفضيلية (طن).

والجدول الموالي رقم 3، يوضح توزيع المنتجات حسب الأصناف الجبائية الخاضعة للتفكيك التعريفي الفوري أو التدريجي بالإضافة إلى الحصص التفضيلية.

ما يمكن تسجيله من هذا الجدول رقم 3، أن أكثر من 44 % من الأصناف التعريفية الخاصة بالمنتجات الصيد البحري تستفيد من تخفيض 100 % من التعريف الأساسية.

الجدول رقم 3 : الإمتيازات التعريفية المتعلقة بمنتجات الصيد البحري

الصف التعريفي حسب معدل التخفيض	الأصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض بـ 25 %	الأصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض بـ 100 %	المجموع
	الضريبة الجمركية المطبقة		
5 %	0	03	03
15 %	0	0	0
30 %	49	36	85
المجموع	49	39	88

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون و العلاقات الخارجية (المديرية العامة للجمارك).

II- 1-2-3- المنتجات الزراعية المحولة :

عند إستيرادها في الجزائر، تستفيد منتجات الزراعية المحولة التي تكون منشؤها المجموعة والتي عددها يساوي 50 صنف تعريفي في البروتوكول رقم 5 من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول (11). وهكذا سوف تستفيد هذه المنتجات عند إستيرادها من تخفيضات 100 % أو 50 % أو 30 % أو 25 % أو 20 % من نسبة التعريف المفروضة عليها أساسا

ضمن حصص تعريفية تفضيلية (طن). والجدول رقم 4، يوضح توزيع المنتجات حسب الأصناف الجبائية الخاضعة للتفكيك التعريفي الفوري أو التدريجي بالإضافة إلى الحصص التفضيلية. وما يمكن تسجيله من هذا الجدول رقم 4، أن أكثر من 68 % من الأصناف التعريفية الخاصة بمنتجات الصيد البحري تستفيد من تخفيض 100 % من التعريفية الأساسية.

الجدول رقم 4 : الإمتيازات التعريفية المتعلقة بمنتجات الزراعة المحولة

الاصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض بـ 100 % المجموع	الاصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض بـ 50 %	الاصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض بـ 30 %	الاصناف لتعريفية الخاضعة لتخفيض بـ 25 %	الاصناف التعريفية الخاضعة للتخفيض بـ 20 %	الاصناف التعريفية معدل التخفيض حسب الضريبة الجمركية المطبقة
2	2	0	0	0	5 %
20	18 (من بينها 2 خاضعة للحصص)	1	0	0	15 %
28	14 (من بينها 1 خاضع للحصص)	2	9	3	30 %
50	34	1	3	3	المجموع

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون و العلاقات الخارجية (المديرية العامة للجمارك).

II-1-2- التفتيك التعريفي التدريجي :

II-1-2-1- التفتيك التعريفي التدريجي على سبعة سنوات ابتداء من السنة الثالثة:

يتم تدريجيا إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند إستيرادها في الجزائر والتي قائمتها تحتوي على 1100 منتج صناعي في الملحق 3، حسب الرزنامة التالية (12) :

- سنتان بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 80 % من الحق القاعدي.

- 3 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 70 % من الحق القاعدي.

- 4 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 60 % من الحق القاعدي.

- 5 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 40 % من الحق القاعدي.

- 6 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 20 % من الحق القاعدي.

- 7 سنوات بعد سريان الإتفاق، تلغى الضرائب والرسوم الجمركية.

فطبيعة المنتجات المعنية بالتفكيك التعريفي التدريجي للمنتجات الصناعية موزعة كما يلي في الجدول رقم 5 التالي :

الجدول رقم 5 : التفكيك التعريفي التدريجي للمنتجات الصناعية حسب طبيعتها

مجموعة المنتجات	الإعفاء	5 %	15 %	30 %	المجموع
التسيير	0	27	24	-	52
التجهيز	0	744	153	15	912
الإستهلاك	0	34	51	51	136
المجموع	0	805	228	67	1100

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون والعلاقات الخارجية (المديرية العامة للجمارك).

من خلال الجدول رقم 5، نلاحظ أن المنتجات الصناعية وعددها 1100 معنية بالإستفادة من التفكيك التدريجي حسب الإتفاقية، موزعة إلى 805 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 5 %، 228 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 15 % و أخيرا 67 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 30 % .

-II-1-2-2- التفتيك التعريفي التدريجي على عشرة سنوات ابتداء من السنة الثالثة:

يتم تدريجيا إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات الأخرى غير تلك التي ترد قائمتها في الملحقين 2 و 3 التي يكون منشؤها المجموعة عند إستيرادها في الجزائر والتي قائمتها في الملحق 3، حسب الرزنامة التالية (13) :

- سنتان بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 90 % من الحق القاعدي.
- 3 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب و الرسوم الجمركية إلى 80 % من الحق القاعدي.
- 4 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 70 % من الحق القاعدي.
- 5 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 60 % من الحق القاعدي.
- 6 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 50 % من الحق القاعدي.
- 7 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 40 % من الحق القاعدي.
- 8 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 30 % من الحق القاعدي.

- 9 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 20 % من الحق القاعدي.

- 10 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 10 % من الحق القاعدي.

- 11 سنوات بعد سريان الإتفاق، تخفض الضرائب والرسوم الجمركية إلى 5 % من الحق القاعدي.

- 12 سنوات بعد سريان الإتفاق، تلغى الضرائب والرسوم الجمركية.

إن طبيعة المنتجات المعنية بهذا التفكيك موزعة في الجدول رقم 6 كما يلي:

الجدول رقم 6 : التفكيك التعريفي التدريجي للمنتجات الصناعية حسب طبيعتها

مجموعة المنتجات	الإعفاء	5 %	15 %	30 %	المجموع
التسيير	1	4	29	228	262
التجهيز	4	17	16	255	292
الإستهلاك	0	37	70	1303	1410
المجموع	5	56	117	1786	1964

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون و العلاقات الخارجية (المديرية العامة للجمارك).

من خلال الجدول رقم 6، نلاحظ أن المنتجات الصناعية وعددها 1964 معنية بالإستفادة من التفكيك التدريجي حسب الإتفاقية، موزعة إلى 5 منتج صناعي معفاة، 56 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 5 %، 117 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 15 % وأخيرا 1786 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 30 % .

إن التفكيك التعريفي الفوري عند دخول الإتفاق حيز التطبيق، يخص 2158 صنف تعريفي منها 2076 متعلقة بالمنتجات الصناعية في معظمها تنتمي إلى مجموعة المنتجات الخاصة بالتسيير، و82 متعلقة بالمنتجات الزراعية المتضمنة في البروتوكولات 2، 4 و5 التي تستفيد من تخفيضات 100 % ومن حصص غير محددة.

فيما يخص باقي المنتجات الزراعية للبروتوكولات 2، 4 و5، هناك 63 صنف تعريفي معنية بتخفيضات تدرجية وحصص غير محددة، و107 صنف تعريفي معنية كذلك بتخفيضات تدرجية وحصص محددة.

فيما يخص باقي الأصناف التعريفية المتعلقة بمنتجات التجهيزات والإستهلاكية، يخضعون للتفكيك تدريجيا ابتداء من السنة الثالثة حسب تاريخ دخول الإتفاق حيز التطبيق.

بالنسبة لمعظم التجهيزات، تستفيد من التفكيك النهائي عند السنة السابعة من تاريخ دخول الإتفاق حيز التطبيق.

أما باقي الأصناف التعريفية الأخرى، التي تتضمن في مجملها المنتجات النهائية، سوف يعمد إلى تفكيكها عند السنة الثانية عشر من تاريخ دخول الإتفاق حيز التطبيق.

-III- إنعكاسات التفكيك التعريفي على الإقتصاد الجزائري :

قررت الجزائر أن تبرم مع الاتحاد الأوروبي إتفاق الشراكة، ومن أجل ذلك بذلت جهودا معتبرة من حيث سياستها التجارية، فقد خفضت بنسبة كبيرة من تعريفاتها الجمركية بمناسبة قانون المالية التكميلي لسنة 2001، وقوانين المالية لسنتي 2002 و 2003. وبهذا تعتبر قيمة الضريبة القاعدية التي تتم على أساسها التخفيضات المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3 من المادة 9 وفي المادة 14 هي تلك المطبقة فعليا إزاء المجموعة في 01 جانفي 2002 .

وبمناسبة دخول الإتفاق حيز التنفيذ، لا يجوز إدخال أية ضريبة جمركية جديدة، ولا يجوز أيضا رفع نسبتها، مع إلغاء كل القيود الكمية على الإستيراد. فما هي إذن إنعكاسات التفكيك الجمركي على الإقتصاد الجزائري ككل وعلى المؤسسات الوطنية بصفة خاصة ؟.

-III-1- إنعكاسات التفكيك التعريفي على الإقتصاد الكلي:

نتيجة لذلك أصبحت كافة قطاعات الإقتصاد الوطني تقريبا تحظى بمساعدات فنية ومالية من الاتحاد الأوروبي هدفها مساعدة الحكومة في برنامجها الإصلاحي. وقد تم تقديم حوالي 230 مليون أورو بمقتضى برنامج ميدا منذ عام 2000. وقد شمل البرنامج خلال الفترة ما بين عامي 2002 و 2004 العمل في أربع مجالات رئيسية وهي: دعم الإصلاحات الإقتصادية وتعزيز مؤسسات إقتصاد السوق، تطوير البنية الأساسية، تنمية الموارد البشرية، والأنشطة في مجال دعم سيادة القانون والحكم الرشيد. وجرى تخصيص مبلغ 106 مليون أورو أخرى بمقتضى الشراكة لفترة

2005 - 2006. كما إستفادت الجزائر من إجمالي الأموال التي جرى الإلتزام بتقديمها من برنامج ميدا منذ عام 1995، التي بلغت 397 مليون أورو.

-III-2- إنعكاسات التفكيك التعريفي على الإيرادات الجمركية :

تشكل الإيرادات الجمركية منذ فترة طويلة موارد هامة لتمويل ميزانية الدولة، حيث سجلت في سنة 2004، حصيلة قدرها 281 مليار دج مقارنة بسنة 2003 التي حققت فيها 261 مليار دج، ما يمثل إرتفاع هذه الإيرادات بنسبة 8 % (14)، وبهذا يتضح جليا أهميتها بالنسبة لإيرادات الميزانية العامة للدولة. وبدخول إتفاق الشراكة حيز التطبيق، سوف ينبج عنه إنخفاض كبير في الإيرادات الجمركية خصوصا عند نهاية السنة الثانية عشر من الإتفاق وإنشاء منطقة التبادل الحر، سوف تنقص هذه الإيرادات بما يزيد عن 50 % من مجموع الإيرادات المحصلة عليها.

ومن أجل تحسين مردودية النظام الجبائي، يترتب على الإدارات الجبائية المختلفة أن تركز على تقوية الوسائل والإجراءات التي تعمل على تحسين أداء التغطية الجبائية لحماية وضمان توازن النظام الجبائي وخاصة على مستوى الضريبة المباشرة. ومن بين هذه الوسائل نذكر الموارد البشرية و قدرتها على إستخدام المحاسبة والإعلام الآلي، ومن الضروري أن تشترك جميع مختلف المستويات والإدارات الجبائية من أجل تقوية إدارة المراقبة للحد من الغش الضريبي.

-III-3- انعكاسات التفكير التعريفي على المبادلات التجارية :

تعتبر الدول الأوروبية والتي تمثل منطقة الأورو المورد والربون الرئيسي للجزائر حيث 60 % من وارداتها مصدرها دول الاتحاد، أما صادراتها فهي تمتص نسبة أكثر من 60 %، فالتبادل متركز مع ثلاثة دول هي : فرنسا، إيطاليا وإسبانيا. وفي سنة 2002 مثلت مجموعة الثلاث بنسبة 49 % (15) من الصادرات الجزائرية حيث احتلت فرنسا المرتبة الأولى كزبون رئيسي بنسبة 22.02 % ثم تأتي بعدها إسبانيا بنسبة 17.82 % ثم أخيرا إيطاليا بنسبة 8.79 %، أما فيما يخص الموردين الرئيسيين للجزائر، احتلت فرنسا الصف الأول بنسبة 22.54 % ثم تليها إيطاليا بنسبة 16.24 % وأخيرا ألمانيا بنسبة 7.13 % . ومع توقيع إتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر سبتمبر 2005، شرع في تنفيذ نصوص الاتفاقية بشأن الإلغاء التدريجي للضرائب والرسوم عند الاستيراد، مما يؤدي حتما إلى زيادة تدفق المنتجات الأوروبية إلى السوق الوطنية.

إن عملية التفكير التعريفي سوف تعمل على إرتفاع كمية الواردات، لذا يجب بالمقابل أن يصاحب ذلك إرتفاع في كمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وإلا أثر ذلك سلبا على الميزان التجاري، لذا يجب تنويع الصادرات عن طريق رفع القدرات الإنتاجية الوطنية والإستفادة من الإمتيازات الممنوحة عند الدخول إلى الإتحاد الأوروبي من جهة ومزايا قانون الإستثمارات الجديد من جهة أخرى.

-III-4- انعكاسات التفكير التعريفي على المؤسسات الوطنية :

إن صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج قطاع المحروقات تمثل سوى 2 %، والتي ليس لها القدرة على الصمود في وجه المنافسة وغير قادرة على الدخول إلى الأسواق العالمية، وهذا بفعل مراحل طويلة من التسيير القائم على أسس بعيدة عن المنافسة والنجاعة الاقتصادية، وأصبحت المؤسسة مهددة في كيانها أي بقائها وإستمرارها، وعلى هذا الأساس بادرت الحكومة منذ سنة 2000 بالقيام بتأهيل هذه المؤسسات للرفع من قدراتها التنافسية من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في إستخدام مواردها، وتحسين طرق تنظيمها وإدارتها، حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية إقتصادية .

تشكل المنافسة اليوم حافزا واقعا لكل المؤسسات الوطنية، عمومية أو خاصة، لذا يجب إعادة النظر في إستراتيجية المؤسسات بالأخذ بعين الاعتبار الأخطار التي تهددها نتيجة إنشاء منطقة تبادل حر مع الإتحاد الأوروبي، وبالتالي عليها أن تهيأ جو مناسب لتنفيذ برنامج تنمية النشاط الصناعي بغية إندماجها في الإقتصاد العالمي، وبالذات في إطار إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

فإزالة القيود الجمركية بصفة تدريجية على مدار إثني عشر سنة، من شأنه أن يعمل على إنفتاح السوق الوطنية على المنتجات الأجنبية، مما يعطي للمؤسسات الوطنية المؤهلة، حافزا على تحسين كفاءتها وفعاليتها الإنتاجية عن طريق توفير السلع الصناعية ذات الجودة العالية والتكلفة المنخفضة، ولقد عمد الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة على تقديم

مساعداً مالية بهدف ترقية الصناعة الجزائرية بصفة عامة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، إذ خصص 57 مليون أورو لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، 38 مليون أورو لدعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية، ودعم آخر لتحديث القطاع المالي بـ 23.25 مليون أورو.

الخاتمة :

إن من أهم نتائج إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتمثل في إنشاء منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية حتى غاية 2017، من خلال عملية التفكير التعريفي الفوري والتدريجي للمنتجات الصناعية والزراعية وغيرها.

فالجزائر في ظل إتفاقية الشراكة، ملزمة بأن تقوم بإصلاحات جذرية في نظامها الجمركي، بما يتلائم و هذا الإتفاق. كما يستوجب عليها القيام بإجراءات مستعجلة من أجل منح الإقتصاد الوطني القدرة التنافسية، وبذلك توازي مستوى الإنتاج الوطني مع الإنتاج العالمي، مستغلة في ذلك مدة إثنا عشر سنة الخاصة بالتفكير التعريفي، فتعيد هيكلة مؤسساتها في كل الميادين والمجالات من خلال برنامج التأهيل. فإن تحسنت القدرة الإنتاجية والمستوى التقني والتكنولوجي، إستطاعت الجزائر تفادي التأثيرات السلبية للتفكير التعريفي على الإقتصاد الوطني، وتمكنت من الإستعداد للدخول في المنافسة العالمية.

الهوامش :

1. الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة 2005، المتعلقة بالمرسوم الرئاسي رقم 159-05 الموافق 27 أفريل 2005، يتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى.
2. نفس المرجع السابق، المادة 1، ص 4.
3. نفس المرجع السابق، الباب الثاني، ص 5.
4. الأمر رقم 02-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن تأسيس تعريفية جمركية جديدة، تاريخ دخولها حيز التطبيق ابتداء من 01 جانفي 2002 (الجريدة الرسمية عدد 47، المؤرخ في 20/08/2001).
5. يقصد بالتفكيك التعريفي إلغاء الفوري أو التدريجي للقيود الجمركية.
6. المادة 17 الفقرة 1 من الإتفاقية، ص 8.
7. لقد تم إنشاء هذا الحق الإضافي المؤقت بموجب المادة 24 من قانون المالية التكميلي رقم 06-01 المؤرخ في 19 جويلية 2001 (الجريدة الرسمية عدد 38 المؤرخ في 21 جويلية 2001، ص 8).
8. المادة 9 الفقرة من الإتفاقية، ص 5.
9. المادة 14 الفقرة 2 من الإتفاقية، ص 7 .
10. المادة 14 الفقرة 4 من الإتفاقية، ص 7 .

11. المادة 14 الفقرة 5 من الإتفاقية، ص 7 .
12. المادة 9 الفقرة 2 من الإتفاقية، ص 5 .
13. المادة 9 الفقرة 3 من الإتفاقية، ص 6 .
14. محمد دحماني، الأثر المالي لتفكيك التعريفات الجمركية في ظل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، 2005، ص 100.
15. المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (المديرية العامة للجمارك).